IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة
ISSN (E) : 2616 - 7808 II ISSN (P) : 2414 - 7419
www.kutcollegejournal.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
المجلد 8 , العدد 1 , حزيران 2023

تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لشركة حمورابي للمقاولات الإنشائية للمدة (2017-2020)

زهراء لواء جعفر [1] ، م. د. ليث بادي حسين [2]

الخلاصة

تعد شركة حمورابي للمقاولات الإنشائية من الشركات العريقة والمهمة في مجال إنشاء وصيانة الطرق والجسور، لذا فإن تقييم هذه الشركة سوف يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف في الشركة؛ لغرض الاستفادة من نقاط القوة وتقلص نقاط الضعف ، وكذلك تشخيص المشاكل وتحديد الحلول اللازمة لتصحيح مسار كفاءة إدارة الشركة بما ينسجم مع الأهداف التي تسعى الشركة إلى تحقيقها عن طريق تطبيق كفاءة الأداء الاقتصادي والمالي للشركة.

الكلمات المفتاحية: تقييم، كفاءة، اداء، الاقتصادي.

انتساب الباحثين
[2،1] كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، واسط، 52001

[1]zahraa995qu@gmail.com
[2]laithbade@gmail.com

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تأريخ النشر : حزيران 2023

An Evaluation of the Efficiency of the Economic Performance of Hamorabi State Constructing Contracts Company for the Period (2017-2020)

Zahraa Liwaa Jaafar [1] , Dr. Lec. Laith Badi Hussain [2]

Abstract

Hammurabi Construction Contracting Company is one of the oldest and important companies in the field of construction and maintenance of roads and bridges, so the evaluation of this company will help determine the strengths and weaknesses of the company; For the purpose of taking advantage of the strengths and reducing weaknesses, as well as diagnosing problems and identifying the necessary solutions to correct the course of the company's management efficiency in line with the goals that the company seeks to achieve by applying the efficiency of the company's economic and financial performance.

Keywords: Evaluation, Efficiency, performance, economic.

Affiliation of Authors
[1,2] College of Administration and Economics, Wasit University, Iraq, Wasit, 52001

[1]zahraa995qu@gmail.com
[2]laithbade@gmail.com

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: June 2023

المقدمة:

تعد عملية تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي إحدى الوسائل المهمة لمراجعة وتدقيق أداء الشركات على اختلاف وظائفها وأهدافها؛ لكونها هدفاً اساسياً للتمهيد في إتخاذ القرارات العلمية التي توصي باتخاذ القرار السليم الكفيل بجعل المشروع يعمل بكفاءة عالية ، وبذلك فأن الوصول الى قرار التقييم النهائي لأداء اي شركة يعد أمراً مهماً للغاية للوقوف على مدى نجاح الشركة ، وتشخيص نقاط الضعف والفشل التي تعانيها والعمل على تلافيها واستغلال نقاط القوة فيها واستغلال الفرص واستثمارها ، لغرض وضع هيكلية عمل واستراتيجية للارتقاء بواقع الشركة سواء أكانت مملوكة للدولة ام القطاع الخاص؟ وتهيئة المعلومات اللازمة للشركة لغرض أتخاذ القرار الصحيح للارتقاء بعملها، وهذا ما يجعل من الضروري إجراء دراسات تقييمية شاملة تهدف إلى محاولة الوصول إلى قرار استثماري سليم يحقق تعظيم المنافع ، وتقليل المخاطر المحيطة بالشركة.

المبحث الاول : منهجية البحث

مشكلة البحث:

في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية الكبيرة بعد عام 2003 وما رافقه من تغير كبير في البيئة الخارجية لشركات القطاع

العام في العراق ، وبروز مشاكل واحتياجات جديدة تواجه الشركات الحكومية وشـــركات القطاع الخاص ، فأن ذلك ادى الى تغير كبير في طبيعة الرؤية المســـتقبلية لتلك الشـــركات ، وتتلخص مشـــكلة البحث في ما تعانيه شـــركة حمورابي للمقاولات الانشـــائية ، وهي احدى شـــركات القطاع العام من انخفاض في مســـتوى كفاءة ادائها الاقتصادي والمالي .

أهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من كونه يتصـــدى لموضـــوع مهم ، وهو انخفاض مستوى كفاءة اداء شركات القطاع العام العراقية ، ومنها شركة حمورابي ، التي تُعد من الشركات العريقة والمهمة في مجال انشاء وصيانة الطرق والجسور ، لذا فأن تقييم هذه الشركة سوف يساعد في :

1. تحديد نقاط الضـعف والقوة في الشـركة لغرض الاسـتفادة من نقاط القوة وتقلص نقاط الضعف
2. تشخيص المشاكل وتحديد الحلول اللازمة لها
3. مساعدة متخذ القرار في اتخاذ القرارات الاقتصادية والادارية الصحيحة.

فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من أن شركة حمورابي للمقاولات الإنشائية تعاني انخفاضاً وانحرافاً في مستوى كفاءة الاداء ، وأن عملية تقييم كفاءة الأداء سـوف تسـاعدنا على التعرف على أسـباب الانخفاض والانحرافـات التي تعـانيهـا ومعـالجتهـا ضـــمن اطـار النظريـة الاقتصادية واسترشاداً بها.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى وضع المعالجات والحلول اللازمة لتصحيح مسار كفاءة أداء الشركة بما ينسجم مع الاهداف التي تسعى الشركة الى تحقيقها عن طريق تطبيق تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي والمالي للشركة ، وتتلخص اهداف البحث بما يأتي :

1. التعرف على واقع الشـــركات العامة العراقية ومنها شـــركة حمورابي .
2. دراسة التحديات والمشاكل التي تواجه تلك الشركة في الوقت الحاضر.
3. الوقوف على نقاط القوة والضـعف واسـتثمارها لصـالح عمل الشركة.

حدود البحث :

1. الحدود المكانية : شركة حمورابي للمقاولات الإنشائية .
2. الحدود الزمانية : تقييم كفاءة الأداء الاقتصـــادي لشـــركة حمورابي للمقاولات الإنشائية للمدة (2017-2020) .

منهجية البحث :

اسـتعملت الباحثة المنهج الاسـتنباطي الذي يجمع بين التحليل الوصـــفي والتحليل الكمي عن طريق اســـتعمال معايير تقييم كفاءة الأداء الاقتصـادي ، والوصـول إلى النتائج التي توضـح مدى كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة.

المبحث الثاني : الأطار النظري للتقييم

أولاً: مفهوم تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي والمالي:

إن لتقييم كفاءة الاداء جملة من التعريفات وردت في مصـادر وكتب متعددة تمثّل وجهات نظر مختلفة للباحثين منها: أنّها خطوط اسـاسـية تدخل في العملية الرقابية، إذ إن جوهر عملية تقييم الأداء هي مقـارنـة الأداء الفعلي بمؤشـــرات محـددة مســـبقـاً لمعرفـة الانحرافات، ويأتي بعد ذلك اتخاذ الخطوات الصحيحة اللازمة كلما كان ذلك ممكناً وغالباً ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق ، وما هو مســـتهدف في نهاية مدة زمنية محددة وهي غالباً ما تكون ســـنة واحدة[1].

ثانياً: مراحل عملية تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي والمالي:

هنـاك مراحـل عـدة تمر بهـا عمليـة تقييم كفـاءة الأداء الاقتصادي يمكن توضيحها بما يأتي: [2]

أ. مرحلة جمع البيانات والمعلومات الاحصـــائية: وذلك من أجل حسـاب النسـب ، فضـلاً عن المعايير المطلوبة لعملية التقويم التي يمكن الحصـــول عليها من حســـابات الإنتاج والارباح والخسائر.

ب. مرحلة التحليل المالي والفني: وتتضـمن هذه المرحلة مراجعة الجوانب الفنية الخاصـــة بالوحدة الإنتاجية بمعنى دراســـة الجانب الفني بهدف التحقق من أن التنفيذ جاء مطابقاً للتصاميم والمواصـــفات الفنية للمشـــروع ، أو عن طريق المقارنة بين الأداء المخطط وتحديد الانحراف وعلاجها ويجب ان يقترن التحليل الفني بالتحليل الاقتصادي والمالي بهدف التعرف على قوة المركز المالي للمشـــروع ومتانته ومدى توفر الســـيولة اللازمة لاحتياجاته، إذ يتضـــمن مؤشـــرات عديدة منها العائد على رأس المال وعمليات البيع والشـراء والارباح والخسـائر وغيرها.

ت. مرحلة الحكم على النتائج: تعد هذه المرحلة هي المرحلة الاخيرة من مراحل عملية التقييم، إذ يتم التأكد من أنّ المواصفات والمعايير التي تم اختيارها لإقامة المشروع قد جاءت على وفق الأهداف المحددة.

ثالثاً: أهمية عملية تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي والمالي:

أ. توافر عملية تقويم الأداء مقياساً لنجاح المؤسسة أو المنشأة الاقتصادية عن طريق السعي إلى مواصلة نشاطها بغية تحقيق اهدافها، فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة ، ومن ثمّ فهو أوسع واشمل من كليهما في تعزيز اداء المنشأة بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.

ب. إن عملية تقويم الأداء تقوم بالكشف عن قدرات وطاقات العاملين غير المستغلة في عملهم الحالي ، ويمكن ان يكون ذلك مدخلاً لإعادة تقسيم العمل وتوزيع المستويات والمسؤوليات والمهام، بما يكفل الإفادة من هذه الطاقات والقدرات البشرية غير المستغلة استغلالاً أمثل.

ت. تسهم عملية تقويم الأداء في تحسين وتطوير أداء المسؤولين ، فهو يساعد الادارة العليا في اكتشاف جوانب الضعف والخلل في كفاءة العاملين ، والعمل على تقويمها عن طريق التدريب، وكذلك تنمية وعي العاملين بمجال النقص والضعف في مستوى كفاءتهم [3].

ث. إن عملية تقويم الأداء تظهر مدى اسهام المنشأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تحقيق اكبر قدر من الانتاج وبتكلفة منخفضة ، والتخلص من الهدر في الموارد والمال والجهد والوقت.

ج. تظهر عملية تقويم الأداء التطور الذي حققته المنشأة أو الوحدة الانتاجية في مسيرتها نحو الافضل ، أو التحول نحو الاسوء ، وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنيا في المنشأة من مدة إلى أخرى ومكانياً بالوحدات والمنشأة المماثلة [4].

رابعاً: أهداف عملية تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي والمالي:

تتضمن عملية تقييم كفاءة الأداء مجموعة من الأهداف التي يمكن عن طريقها التعرف على ما يأتي:

أ. التعرف على مدى تحقيق الوحدة الانتاجية للأهداف المحددة لها مقدماً، وهذا يتطلب متابعة تنفيذ الاهداف المرسومة كماً ونوعاً ضمن الخطة الموضوعة ، والمدة المحددة لها عن طريق البيانات والمعلومات المتوافرة عن الوحدة الانتاجية [5].

ب. تحديد المشاكل وإيجاد الحلول والوسائل التي يمكن عن طريقها حل مشكلات الاختناقات ، وإتخاذ الخطوات الضرورية لتجنبها.

ت. الوقوف على مستوى إنجاز المشروع للأعمال المكلف بأدائها مقارنة بالأهداف الموضوعة بخطتها الإنتاجية لتحديد نسب الإنجاز ، والتعرف على أهم المشاكل والصعوبات التي حالت دون تحقيقها [6].

ث. تحفيز العاملين في المشروع ورفع معنوياتهم ، وتحريك الرغبة لديهم نحو العمل المبدع، واهمية استغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل، إذ تعد وسيلة لتثمين جهود العاملين المتميزين في الأداء [7].

المبحث الثالث معايير تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي والمالي

أولاً : معيار الإنتاجية: إنّ هذا المعيار يحظى باهتمام كبير من الدول المتقدمة والنامية جميعها على حد سواء ؛ نظراً لما فيها من أهمية وتأثير على مستوى الوحدة الاقتصادية والأيدي العاملة والمجتمع عامة، فأما من ناحية الوحدة الاقتصادية ، فهي توفر مردودات اقتصادية عالية وتوسعات مستقبلية لتلبية حاجات المجتمع من السلع والخدمات واجوراً عالية للأيدي العاملة ، وإيجاد حوافز أكثر للعاملين، ومن ثمّ زيادة القدرة الشرائية للمواطنين ورفع مستوى الرفاهية الاقتصادية [8]، ويقصد بالإنتاجية "بأنها علاقة نسبية قابلة للقياس الكمي بين المخرجات من جهة والمدخلات من جهة أخرى" [9] أي إن مؤشر الانتاجية يعكس مدى كفاءة المشروع في استغلال الموارد الإنتاجية، لكونه يمثل العلاقة بين الإنتاج وكمية الموارد المستعملة في العملية الإنتاجية.

وهناك مقاييس عدة للإنتاجية منها:

1. الإنتاجية الكلية: يقصد بها العلاقة بين الإنتاج (المخرجات) وبين عوامل الإنتاج (المدخلات) التي استعملت في الحصول على الناتج[10].

الإنتاجية الكلية= حجم الإنتاج/عوامل الإنتاج = المخرجات/المدخلات = قيمة الإنتاج/قيمة عوامل الإنتاج.....(1)

ويعد هذا المعيار من أبرز المعايير التي يمكن الاعتماد عليه في دراسة الوحدات الإنتاجية وتقييمها، لكن من الناحية العملية يواجه عند استعماله عدداً من المشاكل والقيود في عملية التخطيط ورسم السياسات؛ وذلك لوجود الاختلافات في نوعية المنتجات وتوليفتها، فضلاً عن طبيعة المستلزمات الداخلة في العملية الإنتاجية واختلاف وحدات قياسها، فإذا تمكن من تذليل مشكلة عدم تجانس المنتجات من الناحية العملية بسبب قيمها أو معاملات التحويل، أو قد تتجسد بشكل أكبر من ناحية تجميع الموارد المختلفة، ولهذا السبب فإنّ كثيراً من الباحثين يفضلون معايير الإنتاجية الجزئية لبساطتها وسهولة احتسابها.

2 ـــــ الإنتاجية الجزئية: ظهرت الحاجة إلى أبرز المعيار نتيجة للصعوبات التي ظهرت عند استعمال مؤشر الإنتاجية الكلية، لذا يمكن القول إنّ الإنتاجية الجزئية هي العلاقة بين الإنتاج وبين كل عامل من عوامل الإنتاج [11].

ومن أهم المعايير الجزئية للإنتاج هي:

أ. **إنتاجية العمل:** يعد هذا المعيار من أهم المعايير الاقتصادية المهمة الأكثر شيوعاً واستعمالاً، ويُعتمد عليه في تقييم المشاريع الإنتاجية، ومدى مساهمة القوى العاملة في خلق القيمة المضافة، وتعرف إنتاجية العمل بأنّها علاقة قابلة للقياس الكمي بين الإنتاج من ناحية ومقدار العمل المبذول في الإنتاج" [12] .

ويمكن التمثيل لها بالصيغة الآتية:

إنتاجية العمل= قيمة الإنتاج/ عدد العمال....(2)

ب- إنتاجية الاجر : يقيس هذا المعيار كم من الوحدات المنتجة تساهم في خلقها وحدة نقدية واحدة من الاجور والرواتب والمزايا المدفوعة للعاملين .

إنتاجية الاجر = قيمة الانتاج / الرواتب والاجور.....(3)

ثانيا : معيار الربح المالي :

يعد من المؤشرات المهمة في التخطيط وتقييم الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية أو المنشأة أو المؤسسات.

وتعرف الأرباح على أنها العوائد التي تحصل عليها الوحدة الإنتاجية أو المنظم لقاء قيامه بالنشاط الإنتاجي ومزج عوامل الإنتاج باستعمال المواد الخام لإنتاج السلع والخدمات[13].

الربح المالي = اجمالي الايرادات – اجمالي التكاليف.....(4)

ويعد الربح من المؤشرات المهمة في قياس كفاءة الإداء الاقتصادي للوحدات الإنتاجية عن طريق ما يأتي [14]:

1. تشكل الأرباح مورداً مالياً للدولة، إذ يتم استقطاع جزء من الأرباح لأغراض ضريبة الدخل وحصة الضمان الاجتماعي .
2. تعد الأرباح مصدراً من المصادر الرئيسة لتمويل الاستثمارات الإضافية لأغراض التوسعات اللازمة في الطاقات الإنتاجية .

ثالثا: معيار معدل عائد الدينار الواحد :

هو النسبة بين إجمالي العوائد وبين إجمالي التكاليف وبحسب الصيغة الآتية :

$$\text{معدل عائد الدينار الواحد} = \frac{\text{إجمالي العوائد (الإيرادات)}}{\text{إجمالي التكاليف}} \quad \text{.....(5)}$$

وهو من المعايير الكلية الإجمالية الذي يساعد المخططين على اتخاذ القرار على صعيد الاقتصاد الوطني.

ويشير المعيار الى مردود الدينار المستثمر في المشروع ، أو الوحدة الإنتاجية عن طريق مقارنة العوائد الإجمالية بالتكاليف الإجمالية والنسبة المقبولة في حالة المشروع الواحد ، أو أكثر هي الواحد الصحيح فأكثر هذا فيما يخص المشروع الواحد، أما في حالة المفاضلة بين عدة مشاريع فالقاعدة هي اختيار المشروع الذي يحقق أعلى معدل عائد للدينار الواحد، وكذلك هناك عدد من الحالات التي نجد فها أن السلطات العامة تقبل مشروعاً ما على الرغم من أن اثاره المباشرة غير مشجعة ولكن تأثيرها يكون كبيراً جداً لتحقيق الأمن الاقتصادي أو تحفيز النمو الاقتصادي[15].

رابعاً: معيار معدل العائد على رأس المال المستثمر :

ويتم حساب هذا المعيار من المعادلة الآتية :

معدل العائد على رأس المال المستثمر = الربح / رأس المال المستثمر * 100.....**(6)**

يعـد من المعايير المهمة في عملية تقويم كفاءة أداء المشاريع مالياً، إذ يعد معياراً لأداء الاســتثمار، وذلك لوجود علاقة وثيقة بين قلة الأموال و كمية الارباح، فكلما ارتفعت نســبة ارباح الأموال متاحة للاســتثمار بالنسـبة إلى الطلب عليها أدى ذلك إلى رفع العائد على هذه الأموال، فبذلك تزداد أهمية هذا المعيار في جميع الدول على حد سواء وباختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية ولاســيما الدول النامية التي تعاني من قلة في الأموال المعدة للاستثمار[16] .

إن هـذا المعيـار يعكس العـائـد أو المردود الـذي يحصـــل عليـه المســتثمر أو الأربـاح المتحققـة لكـل وحـدة نقـد من راس المـال المســتثمر، ويمكن للأرباح أن تكون إجمالية أو صــافية، أما راس المال المســتثمر فيعكس إجمالي الاصــول الصــافية، أي صــافي الاصول الثابتة زائدا الاصول الجارية[17].

خامساً : معيار القيمة المضافة الإجمالية والصافية :

وسيتم مناقشة هذا المعيار على النحو الآتي :

أ. **القيمة المضــافة الإجمالية** : ويقصــد بها القيمة التي تزاد على قيمة السلع الوسيطة نتيجة للعملية الإنتاجية [18] .

يعد هذا المعيار من أهم المعايير المستعملة لإعطاء حكم على مدى نجاح المشــروعات في اســتعمال الموارد الاقتصــادية التي تحت تصــرفها، وكذلك معرفة مدى ومقدار إســهام الوحدة الإنتاجية في الإنتاج القومي إذ كلما ازداد حجم القيمة المضــافة لها، كلما ازداد إســهامه في خلق الدخل القومي وزيادته[19]، كما تعرف القيمة المضـافة بأنها قيمة ما يتولد نتيجة اسـتعمال مسـتلزمات الإنتاج في العملية الإنتاجية من إضافة إلى قيمتها الأصلية[20].

يعكس هذا المعيار نشــاط الوحدات والعاملين فيها ، وهو من المعايير الاقتصــادية، ويبين لنا مقدار ما أضــافته العملية الإنتاجية على الموارد الأولية والمواد نصـف المصـنعة ما يجعلها أكثر قدرة على الإشباع ، وتحسب القيمة المضافة الإجمالية عن طريق طرح مستلزمات الإنتاج من الإنتاج أي إن :

القيمة المضافة الإجمالية = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج**.....(7)**

أ. القيمة المضافة الصافية:

ويتم احتسابها عن طريق استبعاد الاندثارات من القيمة المضافة الإجمالية، أي إن :

القيمة المضافة الصافية = القيمة المضافة الاجمالية – الاندثارات**.....(8)**

وتشــتمل القيمة المضــافة الصــافية على عوائد العمل (الرواتب والاجور) وعلى عوائد رأس المال (الفائدة) وعلى عائد الارض (الريع) ، فضلاً عن الارباح، ومن هنا فأن القيمة المضافة الصافية تعد بحق الأساس الموضوعي لحساب مؤشر إنتاجية العمل البشري المبذول ، وكذلك المعيار الاســاس للربحية القومية إذ يعبر بشــكل رئيس عن آثار المشروع على الاقتصاد الوطني .

المبحث الثالث : الجانب العملي

أولاً : معيار الإنتاجية :

1. الإنتاجية الكلية :

تعني إنتاجية عوامل الإنتاج كافة مجتمعة ، ومن الجدول رقم (1) نلاحظ أنَّ الانتاجية الكلية للشــركة كانت في عام 2017 (1.02%) ثم انخفضت بمعدل نمو سنوي بلغ(58.8- %) في عام 2018؛ وذلك بســبب ارتفاع قيمة تكاليف الإنتاج أكثر من قيمة الانتاج بنســبة(0.42%) ثم ارتفعت في عام 2019 إذ بلغ معدل النمو (138%)؛ بســبب ارتفاع قيمة الإنتاج أكثر من قيمة تكاليف الانتاج بنسـبة 1% ، واما في عام 2020 ، فقد انخفضـت الانتاجية بمعدل نمو سـنوي (23-) وذلك بسـبب ارتفاع قيمة تكاليف الإنتاج أكثر من قيمة الانتاج بنسبة (0.077%) .

جدول رقم (1) الإنتاجية الكلية لشركة حمورابي للمدة (2017-2020)

السنة	قيمة الإنتاج 1	كلفة الإنتاج 2	إنتاجية عناصر الإنتاج ½=3	معدل النمو السنوي % 4
2017	138418823826	134955773045	1.02	-
2018	31139386819	73087190332	0.42	-58.8
2019	38421679583	38419696165	1	138
2020	26891483836	34605018486	0.77	-23

المصدر من إعداد الباحثة استناداً إلى الميزانية العامة للشركة للمدة (2017-2020)

2. معيار الإنتاجية الجزئية :

أ. انتاجية العمل

من الجدول رقم (2) يتبين أن معدل النمو السنوي لإنتاجية العامل في عام 2018 بلغ (119843137.51)، ثم ارتفع بمعدل (27.37%) في عام 2018وارتفع في عام 2019 الى (42.44%) بسبب ارتفاع قيمة الإنتاج ، وأما في عام 2020 فقد بلغ معدل النمو السنوي لإنتاجية العامل (20.97-%) ؛ وذلك بسبب انخفاض قيمة الإنتاج في الشركة .

جدول رقم (2) إنتاجية العامل في شركة حمورابي للمدة (2017-2020)

السنة	قيمة الإنتاج 1	عدد العمال 2	إنتاجية العامل ½=3	معدل النمو السنوي 4 %
2017	138418823826	1155	119843137.51	-
2018	31139386819	949	32812841.74	27.37
2019	38421679583	822	46741702.62	42.44
2020	26891483836	728	36938851.42	-20.97

المصدر من أعداد الباحثة استناداً إلى الميزانية العامة لشركة حمورابي للمدة (2017-2020)

ب - إنتاجية الأجر :

يعبر المعيار عن مدى إسهام الوحدة النقدية المدفوعة كأجور ورواتب للعاملين في تحقيق قيمة الإنتاج للشركة ، ومن الجدول رقم (3) نلاحظ أن انتاجية الأجر بلغت في عام 2017 (6.20%) ثم انخفضت بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (56.45-%) عام 2018 بسبب الانخفاض في قيمة الانتاج في عام 2018 ؛ أما في عام 2019 ، فقد حقق معدل نموي سنوي (51.48%)؛ بسبب الارتفاع في قيمة الإنتاج بنسبة اكبر من الأجور والرواتب ، وأما في عام 2020 ، فقد حقق معدل نمو سنوياً بلغ (16.62-%)؛ بسبب انخفاض قيمة الإنتاج للشركة.

جدول رقم (3) إنتاجية الأجر في شركة حمورابي للمدة (2017-2020)

السنة	قيمة الإنتاج 1	الرواتب والأجور 2	إنتاجية الأجر ½=3	معدل النمو السنوي 4 %
2017	138418823826	22306738386	6.20	-
2018	31139386819	11506998061	2.70	-56.45
2019	38421679583	9375814639	4.09	51.48
2020	26891483836	7886011288	3.41	-16.62

المصدر من إعداد الباحثة استناداً إلى الميزانية العامة لشركة حمورابي للمدة (2017-2020)

ثانياً : معيار الربح المالي :

ان استبعاد التكاليف الكلية من الايرادات الكلية سيوصلنا الى الربح، ومن الجدول رقم (4) يتبين أن شركة حمورابي في السنة الاولى حققت ارباحاً قدرها (3463050781) ديناراً عام 2017 ، أما في عام 2018، فقد حققت الشركة خسارة قدرها (41,947,803,513-) ديناراً ؛ بسبب ارتفاع التكاليف مقارنة بالإيرادات ، وفي عام 2019 حققت الشركة ارباحاً قدرها (1,983,418) ديناراً؛ بسبب ارتفاع الايرادات بنسبة اكبر من التكاليف ، وتراجعت ارباحها في عام 2020 ، وحققت خسارة قدرها (7,713,534,650 -) ديناراً؛ وذلك نتيجة زيادة التكاليف الاجمالية بنسبة اكبر من الزيادة المتحققة في الايرادات الاجمالية بسبب الارتفاع في اسعار المستلزمات السلعية والاندثارات ، وعليه فأن الشركة كانت غير كفوءة في ادائها لتحقيقها الارباح خلال عامي 2018 و2020.

جدول رقم (4) معيار الربح المالي لشركة حمورابي للمدة (2017-2020)

السنة	التكاليف الكلية 1	الايرادات الكلية 2	الارباح 3=1-2	نسبة التغيير 4 %
2017	134955773045	138418823826	3463050781	-
2018	73087190332	31139386819	-4194783513	-1311.29
2019	38419696165	38421679583	1983418	-100
2020	34605018486	26891483836	-7713534650	-389001

المصدر من إعداد الباحثة استناداً إلى الميزانية العامة لشركة حمورابي للمدة (2017-2020)

ثالثاً: معيار عائد الدينار الواحد:

من الجدول رقم (5) يتبين لنا التفاوت بين الارتفاع والانخفاض للشركة ؛ بسبب التذبذب في الايرادات والتكاليف المتحققة للشركة إذ بلغت (1.03) دينار عام 2017 واستمر بعدها بالانخفاض في الاعوام اللاحقة ، وهذا يبين أن قيمة هذا المعيار قد تراوحت ما بين (0.43) كحد أدنى و(1.03) كحد أعلى طيلة مدة البحث، وهذا يعني أن الشركة كانت خاسرة في عامي 2018 و 2020 ؛ لان معدل العائد أقل من الواحد الصحيح .

جدول رقم (5) معيار معدل عائد الدينار الواحد لشركة حمورابي للمدة (2017-2020)

السنة	التكاليف الكلية 1	الايرادات الكلية 2	معدل عائد الدينار 3=1/2
2017	134955773045	138418823826	1.03
2018	73087190332	31139386819	0.43
2019	38419696165	38421679583	1
2020	34605018486	26891483836	0.78

المصدر من إعداد الباحثة استناداً ألى الميزانية العامة لشركة حمورابي للمدة (2017-2020)

رابعاً: معيار معدل العائد على رأس المال المستثمر :

الجدول رقم (6) يبين ان معدل العائد على رأس مال المستثمر بلغ (9.35) عام 2017 دينار ، انخفض بعدها الى (113.37 -) عام 2018، وان ذلك يرجع الى انخفاض قيمة الارباح نتيجة انخفاض قيمة الانتاج ، وارتفع الى 5.36 عام 2019 ، وانخفض الى (20,84 -) عام 2020؛ والسبب في ذلك يرجع الى انخفاض قيمة الارباح؛ نتيجة الزيادة في التكاليف الكلية بنسبة اكبر من الزيادة في الايرادات .

مما تقدم يبين ان هذا التباين في قيمة هذا المعيار ان الشركة غير كفوءة في استخدام رأس مالها.

جدول رقم (6) معيار معدل العائد على رأس المال المستثمر لشركة حمورابي للمدة (2017-2020)

السنة	الأرباح 1	رأس المال المستثمر 2	معدل العائد على رأس المال ½=3
2017	3463050781	37,000,000	9.35
2018	-41947803513	37,000,000	-113.37
2019	1983418	37,000,000	5.36
2020	-7713534650	37,000,000	-20.84

المصدر من إعداد الباحثة استناداً إلى الميزانية العامة لشركة حمورابي للمدة (2017-2020)

خامساً : معيار القيمة المضافة الإجمالية والصافية :

1- القيمة المضافة الإجمالية :

من ملاحظة جدول رقم (7) يتبين ان القيمة المضـــافة الإجمالية لشـــركة حمورابي ، حققت أعلى قيمة مضـــافة إجمالية بلغت (59,514,687,976) ديناراً عام 2017، ثم انخفضـــت الى ادنى قيمة لها (932,867,307-) دينار عام 2018 ؛ بســـبب انخفاض قيمة الانتاج وارتفاع قيمة مستلزمات الانتاج ، وثم عاودت الارتفاع لتصل الى (29,915,819,321) ديناراً عام 2019 ، ثم انخفضت الى (18,158,528,428) ديناراً عام 2020.

2- القيمة المضافة الصافية :

من ملاحظة الجدول رقم (7) نلاحظ أن شـــركة حمورابي حققت قيمة مضـــافة صـــافية بلغت (49,563,827,085) ديناراً عام 2017، انخفضـــت بعدها الى (10,988,567,189) ديناراً عام 2018 ، وبعدها ارتفعت حتى بلغت (19,893,664,525) ديناراً عـام 2017 وانـخـفـضـــت فـي عـام 2020، وبـلـغـت (8,010,228,998) دينـاراً، نتيجـة لانخفـاض القيمـة المضـــافـة الإجمالية من ناحية، ومن ناحية اخرى ارتفاع قيمة الاندثارات ؛ نتيجة تجديد عدد من المكائن والآلات والمعدات .

جدول رقم (7) معيار القيمة المضافة والصافية لشركة حمورابي للمدة (2017-2020)

السنة	قيمة الانتاج 1	قيمة مستلزمات الانتاج 2	القيمة المضافة الاجمالية 3=2-1	الاندثار 4	القيمة المضافة الصافية 5=4-3	معدل التغير السنوي 6 %
2017	138418823826	78904135850	59514687976	9950860891	49563827085	-
2018	31139386819	32072254126	-932867307	10055699882	-10988567189	-122.17
2019	38421679583	8505860262	29915819321	10022154796	19893664525	-562.07
2020	26891483836	8732955408	18158528428	10148299430	8010228998	-59.73

المصدر من إعداد الباحثة استناداً إلى الميزانية العامة لشركة حمورابي للمدة (2017-2020)

الاستنتاجات

1. تعاني شـــركة حمورابي العديد من المشـــاكل التي أثرت بصـــورة مباشـــرة سـلباً على أدائها منها عوامل خارجية ناتجة عن المنافســـين ، وكذلك الوضـــع الأمني وعدم الاستقرار السياسي، أما العوامل الداخلية فتتمثل بالبطالة المقنعة ، وكذلك عدم وجود موارد بشـــرية ذوي خبرة لاسـيما أن كثيراً من موظفي الشـركة أحيلوا إلى التقاعد في السنوات الأخيرة ، وكذلك تقادم الآلات والمعدات.
2. عدم الاســـتغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية لأغلب معامل الشركة ، وهناك اندثار وتلف في بعض معامل الشركة ؛ بسبب الإهمال أو توقف العمل لأوقات طويلة .

3. انخفاض مستوى الربحية للشركة في عامي 2018 و 2020 تسبب للشركة خسارة مالية بلغت (41947803513-) ديناراً عام 2018 وبلغت (7713534650-) ديناراً عام 2020؛ نتيجة للزيادة الكبيرة في التكاليف الكلية للشركة ، وعدم تحقيق الإيراد المناسب لها.
4. انخفاض إنتاجية الأجر في عام 2017 ولغاية عام 2020 ؛ نتيجة لارتفاع قيمة الإنتاج مقارنة بانخفاض الرواتب والأجور ، ما أدى إلى انخفاض إنتاجية الأجر لدى الشركة.
5. انخفاض معدل العائد على رأس المال المستثمر في مدة البحث ؛ بسبب الزيادة في التكاليف الكلية بنسبة أكبر من الزيادة في الإيرادات ، وهذا يبين الشركة غير كفوءة في استغلال رأسمالها.
6. التفاوت بين الارتفاع والانخفاض في معدل العائد للدينار الواحد في أثناء مدة البحث، فقد بلغ عام 2017 (1.03%)، ثم انخفضت في عام 2018 الى (0.43%)، ثم ارتفع في عام 2019 إلى (1%) وبعدها انخفضت في عام2020 وبلغت (0.78%) و هذا يعني أنَّ الشركة خاسرة في عامي 2018 و 2020 ؛ لان معدل العائد أقل من الواحد الصحيح .

التوصيات

1. رفع كفاءة استغلال الموارد البشرية المتاحة للشركة بما يحقق زيادة الانتاجية عن طريق إدخال العاملين في دورات تدريبية وتطويرية داخل العراق وخارجه بالشكل الذي يحقق التواصل مع آخر المستجدات التكنولوجية التي تهدف إلى إكسابهم مهارات تمكنهم من استعمال موارد الشركة المتاحة بشكل كفوء .
2. تغير رأس مال الشركة البالغ (37) مليون .
3. العناية بالبحث والتطوير بصورة أكبر، لأن ذلك سيساعد الشركة في زيادة الانتاج وتحسين نوعيته عن طريق تطوير التكنولوجيا المحلية وتحسين وسائل الإنتاج .
4. تطوير نظم العمل ، واعادة النظر في هياكل وأسلوب التنفيذ على وفق أفضل المواصفات العالمية.
5. الإسهام مع الشركات والمؤسسات العراقية والعربية والأجنبية، أو المشاركة معها في تنفيذ اعمال ذات طابع تجاري أو صناعي على أن لا يؤثر ذلك على أصول الشركة بعد تقديم دراسة جدوى اقتصادية لكل مشروع يؤيدها مجلس إدارة الشركة.
6. ضرورة إدخال مدير الشركة ومعاونه في دورات خاصة حول أهمية تقييم كفاءة الأداء من أجل ضرورة انفتاح الشركة والمشاريع المختلفة على الجامعات العراقية ، بشكل كامل ولجميع الاختصاصات ؛ وذلك من أجل خلق نوع من الترابط بينهم مما يؤدي إلى حل للاختناقات والمشاكل التي تواجه الشركات أو المشاريع على مختلف الاختصاصات (الإدارية والاقتصادية والمالية والقانونية والفنية) وغيرها ، والذي يرجع للفائدة بالطرفين.
7. إن الوصول إلى عملية تقييم كفاءة الأداء دقيقة يتطلب توافر أرقام وبيانات تفصيلية ودقيقة ، وهذا يستوجب ادخالها على الحاسبات الالكترونية من أجل اختصار الزمن، وإنجاز الاعمال بسرعة مع حتمية الابتعاد عن الزمن، وانجاز الاعمال بسرعة مع حتمية الابتعاد عن العبارة المشهورة (سرية المعلومات و محدودية تداولها)، لأنها اثرت بشكل سلبي على الباحثين بمختلف الاختصاصات.
8. اجراء عملية تقييم بين مدة وأخرى لتحديد كفاءة أداء الشركة ، اي للوقوف على الكفاءة الإدارية والكفاءة الإنتاجية.
9. ضرورة العمل على إزالة المعوقات لعمل الشركة عن طريق إعادة هيكلة الشركة ويتضمن ذلك جانب النشاط والجانب المالي والجانب القانوني والقوى العاملة ؛ لمساعدتها في الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي على المدى القريب، ليتم في هذه المرحلة اللاحقة استقطاب القطاع الخاص بصورة تدريجية ليكون شريكاً في الإدارة والتمويل .
10. تذليل الصعوبات التي تواجه العاملين ضمن هذا المجال ، ومنحهم الدعم اللازم لإنجاح عملهم .
11. زيادة التخصيص المالي للشركة لغرض أنجاز اعمالها بالشكل الامثل.
12. رفد الشركة بالموارد البشرية اللازمة بمختلف الاختصاصات حتى تساعد الشركة على أداء اعمالها بالشكل الامثل.

المصادر:

[1] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق ، عمان ،2000، ص81.
[2] كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الإداري، الطبعة الاولى، دار المسيرة، عمان، 2008،ص 255.

[3] سيد محمد جبارة، تصميم نظام لتقويم الأداء بالمصارف التجارية في ضوء مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، دراسة تطبيقية في مصرف الرشيد، (رسالة ماجستير في المحاسبة) ، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،2002،ص17.

[4] أحمد محمد هاشم، المحاسبة الادارية – الاطار النظري، دار الكتب للطبع والنشر، جامعة الموصل،2000، ص 192.

[5] د. حميد جاسم وآخرون، الاقتصاد الصناعي، مصدر سابق ص 251.

[6] زكي محمود هاشم، إدارة الموارد البشرية، الطبعة الثانية، ذات السلاسل للطباعة، 1996،ص299.

[7] عبد الباري ابراهيم دره، زهير نعيم الصباغ، إدارة الموارد البشرية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، 2008،ص259.

[8] عبد الوهاب مطر الداهري ، تقييم المشاريع ودراسات الجدوى الاقتصادية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1990،ص445.

[9] طلال الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية ، دار اليازوردي، الطبعة الاولى ، 2007 ، ص225.

[10] عبد الوهاب مطر الداهري، مصدر سابق،450.

[11] طلال الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية ، مصدر سابق، ص228.

[12] ماجد محمد خورشيد ، مفاهيم في التخطيط الاقتصادي القومي ، وزارة التخطيط العراقية ، المعهد القومي للتخطيط ، 1988، ص56.

[13] د. مدحت كاظم القريشي، الاقتصاد الصناعي، مصدر سابق، ص 206.

[14] ستار خليل حسين، تقييم الاداء الصناعي واهميته في المشاريع الصناعية ، بحث منشور في مجلة التنمية، بغداد 1985، ص 99.

[15] عمر طارق القاضي ، التقويم المالي والاقتصادي للشركة العامة للصناعات الجلدية للمدة (1987-1996)، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2000، ص 97.

[16] د. عبد الستار محمد علي ,و د. محسن حرفش السيد , تقييم المشاريع الصناعية , جامعة البصرة ,مطبعة جامعة البصرة , 1987, ص 357-358.

[17] د. مدحت كاظم القريشي , الاقتصاد الصناعي ,مصدر سابق , ص246.

[18] عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، و د. طلال محمود كداوي، تقييم المشاريع الاقتصادية، مصدر سابق، ص 251.

[19] فوزي حسين، تقويم الاداء الاقتصادي في المشروعات الصناعية، مصدر سابق، ص 74.

[20] د. عبد الوهاب مطر الداهري، تقييم المشاريع ودراسات الجدوى الاقتصادية، مصدر سابق، ص 295.